الأول خاص بإعداد دراسة مكثفة عن تلوث الهواء بالزئبق والثاني يتعلق بالغبار

«البيئة» و«الأبحاث» يوقّعان عقدين حول جودة الهواء بقيمة 376 ألف دينار

دارين العلي

توقعت مدير عام معهد الكويت للأبحاث العلمية د.سميرة السيد عمر ان تزداد وتيرة العواصف الترابية بالكويت بسبب ارتفاع درجة حرارة كوكب الأرض الأمر الذي يجب أخذه بعين الاعتبار في الوقت الحالي للتخفيف من الآثار الضارة لتلك العواصف.

كلام د.السيد عمر جاء عقب توقيعها مع مدير عام الهيئة العامة للبيئة الشيخ عبدالله الأحمد عقدين لإنجاز مشروعين بحثيين يختص أولهما بقياس مستوى الزئبق في الهواء الجوي والثاني يتعلق بالغبار والعواصف الغبارية في الكويت تبلغ تكلفتهما 376 ألف دينار لمدة عامين. وفي هذا الإطار تحدث المدير العام لهيئة البيئة الشيخ عبدالله احمد لافتا الى ان العقد الاول خاص بإعداد دراسة مكثفة عن تلوث الهواء بالزئبق في الكويت وتحديد مستويات الزئبق الحالية بالهواء وسبل الحد من انبعاثه من مصادره.

ولفت الى ان المشروع يهدف الى تقييم مستويات الزئبق في الهواء الجوي من أجل إنشاء خط الأساس لتراكيزه وتحديد مصادره الرئيسية وتفسير وتحليل البيانات التي تم جمعها القديمة والحديثة ومقارنتها بمستويات الزئبق في الغلاف الجوي للمعايير الوطنية والدولية ودراسة سبل الحد من انبعاثه والتخفيف من تراكيزه الموجودة. أما العقد الثاني الخاص بالغبار فأوضح ان المعهد سيقيم دراسة حول الطبيعة وكمية الغبار المتساقط والتوزيع الجغرافي لمصادره ونوعية الميكروبات المصاحبة للغبار في المواسم المختلفة من العام وسبل التخفيف من آثاره والتأقلم معه.

الشيخ عبدالله الأحمد ود.سميرة السيد عمر خلال توقيع العقدين (قاسم باشا)

عمر: ازدياد وتيرة العواصف الترابية في البلاد نتيجة الجفاف

وذكر ان مشروع الغبار يهدف الى رصد انبعاثات الغبار بواسطة الأقمار الاصطناعية على مدار الساعة في أثناء عدد من العواصف مع الرصد الأرضي للغبار المتساقط في عدد من نقاط الرصد (وحدات تجميع غبار) لمدة عام وتحديد العلاقة بين العواصف الغبارية وظروف الجفاف وتدهور الأراضي (نظم معلومات جغرافية).

وأفاد بأن هذا المشروع سيحدد أيضا الخصائص الطبيعية والكيميائية والبيولوجية للغبار المتساقط مع التركيز على الميكروبات المصاحبة وتحديد مصادر الغبار المحلية وإعداد خرائط لها وإعداد خطة طوارئ للتخفيف من آثارها وتحديث المعلومات عن استخدامات الأراضي والمعالم الأرضية والغطاء النباتي مع إعداد قاعدة بيانات عن الغبار المتساقط بالبلاد.

وبدورها، قالت مدير عام معهد الأبحاث د.سميرة السيد عمر: ان لمشروع قياس مستوى الزئبق في الهواء مخرجات أهمها تأسيس خط الأساس (مستويات الزئبق الحالية في الهواء الجوي) ليكون هناك اتفاق عام مع العالم للحد من انبعاثات الزئبق من مصادره والمتمثلة في احتراق الوقود الأحفوري ومحارق النفايات الخطرة وتصنيع الجير ومحارق النفايات الطبية وغيرها، مؤكدة انه سيتم اختيار عدد من المواقع لقياس مستويات الزئبق في الهواء الجوي بأحدث الطرق الحديثة. وأضافت السيد عمر انه سيتم إنشاء خط الأساس من التلوث بالزئبق للدولة بأكملها من الكويت مع مصادره الأكثر احتمالا ومعدلات الانبعاثات الخاصة بها، وأن نتائج الدراسة ستقدم مقترحات تدابير التخفيف للحد من انبعاثات الزئبق من مصادر كل منها لحل تلوث الزئبق في الهواء المحيط، لافتة الى ان فترة تنفيذ هذه الدراسة ستستغرق 24 شهرا بتكلفة كلية تبلغ 158 ألفا و140 دينارا.

وفيما يخص مشروع الغبار والعواصف الغبارية بينت ان الكويت تتعرض لموجات من الغبار خلال فصلي الربيع والصيف بشكل عام، حيث انها تعرضت البلاد ودول الجوار خلال المواسم (2007ـ 2008) و(2015ـ2016) لموجة من الجفاف تسببت في زيادة العواصف الترابية بشكل ملحوظ وسجلت عواصف غبارية عدة كان من أشهرها عاصفة 25 مارس 2011.

وأوضحت ان تلك العاصفة كانت أشد العواصف الغبارية خلال العقدين الأخيرين تراوحت سرعة الرياح من 50 الى 80 كيلومتر في الساعة، حيث تدنت الرؤية بشكل ملحوظ وصلت إلى إنعدام كامل (صفر) وترتب عليها تعطيل الملاحة الجوية والبحرية وتعطيل إنتاج وتصدير النفط فضلا عن تسببها في خسائر بالأرواح.

وأكدت انه من المتوقع أن تزداد المساحة من الأرض المتأثرة بالجفاف الشديد من قرابة 1٪ (الوقت الراهن) إلى 30 في نهاية القرن ما يعني زيادة في فرص انتشار العواصف الغبارية.

وقالت عمر: انه «من هنا تتبين أهمية هذه الدراسة التي ستنجز في إطار العقد المبرم بين الجانبين خصوصا انها تختص بالعلاقة بين كميات الغبار المتساقطة والنواحي الفيزيوغرافية في الكويت»، مشيرة الى أن فريق العمل البحثي سيقوم بدراسة الخصائص الطبيعية والكيميائية والبيولوجية لعدد من العواصف الغبارية والغبار المتساقط عبر تقنيات عدة حديثة.

وأوضحت ان تلك التقنيات تتمثل في الاستشعار عن بعد والمسوحات الحقلية فضلا عن رصد الغبار المتساقط أسبوعيا (خلال فصلي الربيع والصيف) وشهريا (خلال فصلي الخريف والشتاء) في عدد من نقاط الرصد لمدة عام مع التعرف على مصادر الغبار المحلية وإعداد خرائط لها.

وأضافت ان أهم مخرجات هذه الدراسة إعداد قاعدة بيانات جيوبيئية عن العواصف الغبارية والغبار المتساقط بالكويت وتحديد إطار عام لإدارة العواصف الغبارية بالكويت (نظم إنذار مبكر والتكيف والتخفيف من حدة العواصف). لافتة الى ان هذه الدراسة سيقوم بها فريق بحثي متعدد التخصصات من معهد الأبحاث وهيئة البيئة يضم باحثين مختصين الجيولوجيا والجيومورفولوجيا وتقييم المخاطر والأرصاد الجوية والاستشعار عن بعد ونظم المعلومات الجغرافية والكيمياء وتلوث الهواء الجوي والتكنولوجيا الحيوية والهندسة المدنية والنمذجة الرياضية.

وأوضحت ان هذا المشروع سيستغرق تنفيذه 24 شهرا بتكلفة كلية تبلغ 218 ألف دينار مشيدة باهتمام هيئة البيئة في الاعتماد بشكل أكبر على نتائج البحث العلمي والتطوير لمعالجة قضايا البيئة مما ينعكس إيجابا على المنظومة البيئية بالبلاد.

أكد أن المالية العامة للدولة تشهد عدداً من الضغوط المتزايدة

مال الله: زيادة أسعار البنزين تسهم في ترشيد الإنفاق وتقليص عجز الميزانية

قال المدير العام للمعهد العربي للتخطيط د.بدر مال الله إن الإجراءات الإصلاحية التي اتخذها مجلس الوزراء الكويتي أخيرا على الصعيدين المالي والاقتصادي ومنها قرار اعتماد لائحة جديدة لأسعار البنزين أمر مستحق لتجنب الكلفة الباهظة في تأخير تطبيق إجراءات إصلاح الاقتصاد الوطني.

وأوضح مال الله في لقاء مع «كونا» أن تأخير الإصلاح المالي والاقتصادي في الكويت قد يعرض الاقتصاد الوطني إلى عدد من الصعوبات والتحديات في السنوات المقبلة تتمثل في عدم قدرة الإنفاق الحكومي على تلبية متطلبات التنمية وارتفاع البطالة. وذكر ان من التحديات التي ستنجم عن عملية تأخير الإصلاح المالي ما يتمثل ايضا في التأثير سلبا على قدرة الحكومة على التوسع في انشاء المرافق العامة وإقامة وتشييد البنى التحتية. وأكد ان قرار اعتماد لائحة جديدة لأسعار البنزين لتواكب عملية اعادة هيكلة أسعار الوقود التي تشهدها دول مجلس التعاون الخليجي له اهمية كبرى لما يترتب عليه من ترشيد في الإنفاق العام وتقليص للعجز في الميزانية العامة وإعادة توجيه للدعوم نحو مستحقيها علاوة على كونه اولى الخطوات التنفيذية لوثيقة الإصلاح الاقتصادي والمالي الحكومية.

وبين مال الله ان حزمة الإصلاحات المالية والاقتصادية التي من ضمنها رفع اسعار البنزين أتت بعد دراسة متأنية ومستفيضة وفي إطار من الحوار بين الحكومة والبرلمان الأمر الذي من شأنه ان يعطي مساحة كافية لدراسة مختلف النتائج والآثار الاقتصادية والاجتماعية المترتبة عليه.

د.بدر مال الله

إجراءات الحكومة الكويتية لإصلاح الاقتصاد مستحقة وتكلفة تأخرها باهظة

الاقتصاد الوطني يمتلك عدداً من المصدات تجعله قادراً على تحمل أي اهتزاز أو اختلال

وأشار الى ان الاقتصاد الوطني الكويتي يمتلك عددا من المصدات تجعله قادرا على تحمل اي اهتزاز او اختلال في بنيته التركيبية كما انه يمتلك عددا من المقومات التي تمكنه من الحركة في المستقبل، مبينا ان التصنيف الائتماني للمؤسسات المصرفية الكويتية او للملاءة المالية للكويت هي تصنيفات عالية وتفوق نظيرتها في دول مجلس التعاون الخليجي.

وذكر ان المالية العامة للدولة تشهد عددا من الضغوط المتزايدة على كاهلها من سنوات عدة بما يؤدي الى ارتفاع الإنفاق الجاري بشكل كبير والذي ينعكس على الإنفاق الاستثماري نتيجة الحاجة المستمرة للتوسع فيه فضلا عن تأثيره على قدرة الحكومة على الاستمرار في توظيف الخريجين الجدد في أجهزة الدولة والتوسع في أدائها.

وأوضح مال الله انه في ظل الانخفاض في اسعار النفط تشهد الميزانية العامة للكويت أوضاعا صعبة حيث بات يهددها العجز بشكل كبير مما يترتب عليه إما إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني والبدء بالإصلاحات الاقتصادية والمالية المستحقة او الاتجاه الى الاقتراض لسد العجز.

وقال إن الدعوم تشكل جزءا كبيرا من هيكل الإنفاق الحكومي حيث يصل الى اكثر من 5 مليارات دولار تقريبا (الدولار يعادل 0,301 دينار) موضحا ان وزارة المالية أجرت بالتعاون مع الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية عددا من الدراسات حول كيفية معالجة موضوع هذه الدعومات وطرق ترشيدها.

وبين ان هناك حرصا كبيرا من قبل المسؤولين الحكوميين وأعضاء البرلمان والجهات الرسمية المختلفة على عدم المساس بالطبقة الوسطى وذوي الدخل المحدود عند معالجة موضوع الدعوم مما قد يترتب عليهم من التزامات مالية جديدة.

واكد مال الله حرص السلطتين التشريعية والتنفيذية معا على عدم انعكاس حزمة الإجراءات الاقتصادية والمالية الأخيرة سلبا على كل من الاقتصاد الوطني ومعدل التضخم حيث كانت هناك دراسة لفئات معينة سواء فيما يتعلق برفع سعر الخدمة او السلعة او سحب الدعم عنها.

وأفاد بأن الدراسات توقعت ان يكون تأثير رفع اسعار البنزين والغاء الدعوم على معدلات التضخم في حدود معقولة ومقبولة اقتصاديا، مؤكدا ان ترشيد الدعم واعادة هيكلته موضوع مهم للغاية على المدى المتوسط.

وشدد على ان اي عملية اصلاح مالي واقتصادي يجب ألا تضر أصحاب الدخل المحدود والطبقة الوسطى وعدم دفع التضخم الى مستويات كبيرة تؤدي الى الركود الاقتصادي.

خلال افتتاح فعاليات البرنامج التدريبي للموظفين في الأمانة العامة للتخطيط

بدء إعداد الخطة السنوية 2019/2018

محمود الموسوي

كشف الأمين المساعد للتخطيط في الامانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية طلال الشمري عن بدء الامانة في الاعمال التحضيرية لإعداد الخطة السنوية الجديدة 2019/2018 التي تعد احدى الخطط السنوية ضمن الخطة الانمائية الثانية 2015/2014 ـ 2020/2019، مشيرا الى ان إعداد هذه الخطة يأتي في اعقاب اعتماد الخطة السنوية 2018/2017 بهدف وضع اطار مبدئي لإعداد هذه الخطة.

جاء ذلك في تصريح ادلى به الشمري خلال افتتاح فعاليات البرنامج التدريبي للموظفين الذي اعدته ادارة الخطط والبرامج في الامانة المساعدة لشؤون التخطيط في الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية بحضور مديرة ادارة الخطط والبرامج سعاد العوض.

وأضاف الشمري انه ببدء الاعمال التحضيرية لإعداد الخطة السنوية 2019/2018 يكون المتبقي من الخطة الانمائية الثانية «الخمسية» خطة سنوية اخيرة وهي 2020/2019 ليتم بذلك اسدال الستار على إعداد كل الخطط السنوية التي تأتي ضمن الخطة الانمائية الثانية.

طلال الشمري وسعاد العوض خلال البرنامج التدريبي

البرنامج التدريبي ركز على الموظفين الجدد من خلال التعريف بالأهداف الاستراتيجية للخطة

وأشار الى ان البرنامج التدريبي للموظفين ركز على الموظفين الجدد من خلال الاستعراض والتعريف بالرؤية والاهداف الاستراتيجية التي تضمنتها الخطة الانمائية الثانية «الخمسية» وتوضيح الفرق بينها وبين برنامج عمل الحكومة والخطط السنوية واستعراض آلية اعداد خطة التنمية السنوية والمراحل التي تمر فيها اعداد هذه الخطة من حيث البدء والاعداد والتخطيط والتنفيذ والمتابعة والتقييم.

من جانبها، أوضحت مديرة ادارة الخطط والبرامج في امانة شؤون التخطيط بالامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية سعاد العوض ان ادارة الخطط والبرامج حرصت على تقديم برنامج تدريبي للموظفين تحت عنوان «خطة التنمية.. المراحل والخطوات.. الركائز والبرامج» تم خلاله تقديم نبذة عن كيفية اعداد الخطة والاجراءات بهدف تدريب الموظفين وخاصة الموظفين الجدد على مكونات الخطة التنموية والفرق بين الخطة الانمائية والخطة السنوية وبرنامج عمل الحكومة وكذلك تعريفهم بمراحل اعداد الخطة ابتداء من اعداد الاطار في الامانة العامة للمجلس الاعلى للتخطيط والتنمية انتهاء باعتمادها من مجلس الوزراء.

الحصان لـ «الأنباء»: صرف 194 مليون دينار لمشاريع الطرق من إجمالي 383 مليوناً

فرج ناصر

أكد الوكيل المساعد لقطاع الطرق بوزارة الأشغال م.أحمد الحصان في تصريح خاص لـ «الأنباء» ان القطاع قام بصرف 194 مليون دينار حتى الآن من إجمالي ميزانية القطاع البالغة 383 مليونا، وذلك ضمن برنامج وخطة القطاع.

وأضاف انه سيتم صرف الـ 383 مليونا على 28 مشروعا حتى 2016/7/31 المقبل.

وأشار الى ان صرف هذه الميزانية يتم بالتنسيق مع وزارة المالية وديوان المحاسبة كونها جهات إشرافية ورقابية.

وقال ان من أبرز هذه المشاريع التي ستكون ضمن هذه الميزانية مشروع جمال عبدالناصر ووصلة الدوحة وجسر الشيخ جابر الأحمد.

من جانب آخر، أعلن الوكيل المساعد لقطاع هندسة الطرق في وزارة الأشغال العامة م.أحمد الحصان عن إنجاز 58٪ في مشروع إنشاء وإنجاز وصيانة تقاطعات على الطرق السريعة لخدمة مدينة الشيخ جابر الأحمد العقد هـ ط/211، مؤكدا أن العمل بالمشروع يجري على قدم وساق لإنجازه والاستفادة منه كجزء رئيس في شبكة الطرق التي تشهد حاليا نقلة نوعية وغير مسبوقة بفضل توجيهات وزير الأشغال العامة ووزير شؤون مجلس الأمة د.علي العمير ووكيل الوزارة م.عواطف الغنيم.

وقال م.الحصان ان المشروع الذي تبلغ تكلفته 28,9 مليون دينار يهدف الى تحقيق السيولة المرورية وتوفير طرق سريعة للاستخدام الأمثل لها، وخصوصا في ظل إنشاء ثلاثة جسور على طول طريق الجهراء بحيث تحقق انسيابية وسرعة في الوصول وحركة مرورية عالية الكفاءة.

وأوضح أن المشروع يتضمن إنشاء 6 أنواع من التقاطعات وصيانة الطريق الرئيسي وبناء 3 جسور للمركبات وعمل نفق وأشغال هندسية وأخرى متمثلة بالطرق والمفارق.

وبين م.الحصان ان المشروع يتضمن نقل وتحويل الخدمات القائمة والمرافق العامة وتجديد الطرق والممرات والإضاءة وإشارات وعلامات المرور والصرف.

م.أحمد الحصان

إنجاز 58٪ من تقاطعات مدينة جابر الأحمد